

الجلسة 63

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

مناقشة استدلال المحقق الخوئي حول قضاء صلاة الجمعة

لقد أثبتنا مسبقاً بأنَّ قضاء صلاة الجمعة لا يُعدَّ مشروعًا وفقاً للإجماع وعدد من الروايات وتصريحات الأعاظم كالمحقق الهمданى، بينما السيد الخوئي قد تكفلَ إثباتَ بطلان قضاء الجمعة بواسطة استدلاليٍّ وتحليلٍ من تلقاء نفسه فلم يعُبَّر بالإجماع وآراء الأعلام في هذه الساحة، ولكنه لم ينجح، حيث قال:

أقول: الذي ينبغي أن يقال في المقام: إنَّه لا ريب في كون صلاة الجمعة من الواجبات المضيقَة، وينتهي وقتها بصيرورة ظل كلَّ شيءٍ مثله أو بمضي ساعَةٍ من النهار أو بغير ذلك على اختلاف الأقوال. و على أيِّ حالٍ فإنَّ وقتها مضيقٌ و محدودٌ بزمانٍ خاصٍ، ونتيجة ذلك سقوط الوجوب بخروج الوقت حتى على القول بوجوبها تعيناً، فتنقلب الوظيفة الواقعية عندئذ إلى صلاة الظهر، لعدم احتمال سقوط التكليف عنه بالمرة في هذا اليوم كما هو ظاهر.

و حينئذ فإنَّ صلَّى أربعَ ركعاتٍ في الوقت فهو (إذ قد ورد: صلَّى أربعاً) و إلا كان قد فاتته صلاة الظهر دون الجمعة، إذ الفوت إنما يتحقق في آخر الوقت (و قد فاته الظهر لأنَّه هو مصداقُ الفوت لا الجمعة) دون وسطه أو أوله، فالعبرة بالتكليف الثابت عند خروج الوقت الذي به يتحقق الفوت، لا بما ثبت في أول الوقت (و هي صلاة الجمعة لكي يقع مصداقاً للفوت) فالمصدق للفائت ليس هو إلا صلاة الظهر دون الجمعة (فدليل اقض ما فات منصرفٌ عن صلاة الجمعة بحيث قد خرجت صلاة الجمعة موضوعاً عن الدليل، إذ الشارع قد عيَّنَ الظهرَ بعد صلاة من الجمعة في آخر الوقت سيُصبحُ الفائتُ هو الظهر لا الجمعة و لهذا لا يجري دليل القضاء)

و بعبارة أخرى: ليس الواجب على المكلف في يوم الجمعة إلا صلاةً واحدةً و هي الجمعة في أول الوقت و إلا فالظهر (فالواجب قد تعلق بالمكلف على نحو الترتيب) و لا شكَّ في أنَّ ما يفوته بخروج الوقت الذي هو زمان صدق الفوت إنما هو الظهر دون الجمعة، فلا يجب إلا قضاء الظهر، (فمن لم يصل الجمعة و لا الظهر فقد فاته واجب واحد إذ العلم الإجمالي يستدعي وجوب صلاة واحدة و القائتُ في آخر الوقت هو الظهر فقط) فلا حاجة إلى التشبيث بالإجماع أو بأصله عدم مشروعية الجمعة في خارج الوقت كما أفاده (المحقق الهمدانى قدس سره) فإنَّ الأمر (حکماً و نتيجةً) و إن كان كذلك (بطلان قضاء الجمعة) إلا أنها في غنىٍ عن الاستدلال بهما كما لا يخفى.[1]»

ونلاحظ عليه بأنَّ هناك مغالطةً في البين إذ:

- لو اتَّخذنا ظرفَ قضاء الجمعة عقيبَ المغرب - لا ساعَةً بعد الزَّوال - لصحتَ مقالةُ السيد الخوئي بأنَّ الفائت هو الظهرُ فحسب فلا قضاء للجمعة أساساً.

- بينما المدعى - الأعلام - أنَّ أمَّا صلاة الجمعة هو مقدارُ ساعَةٍ تلوَ الزَّوال، فنحن نودُّ أن نقضي الجمعة بعد هذه السَّاعة تحديداً،

فحينئذٍ سيصدقُ الفوتُ على صلاة الجمعة لا الظهر لامتدادِ فعليّته، إذن فلا يتأخّر لنا أن نستدلّ على عدم مشروعية قضاء الجمعة بأمثالِ هذا التحليل فإنه ليس أمراً صناعيّاً –بأنَّ قضاء الجمعة منصرفٌ عن أدلة القضاء موضوعاً– كما زعمه السيد بل عدم مشروعية قضاء الجمعة يُعدّ حكماً تعبدياً ببركة الروايات والإجماع –ليس أكثر-. كما سلَّكَ هذا المسارَ صاحبُ الجوهر أيضًا، نعم لو حدَّ الشارعُ معيارَ قضاء الجمعة على آخر الوقت لأصبحَ الفائزُ هو الظهر فحسب لأن وجوبه قد تقدَّمَ أولاً، بينما المدعى المشهور- أنَّ صلاة الجمعة تنقضي دوماً بعد ساعَةٍ من الزوال فسيتمُ صدقُ الفوت عليها بالتأكيد وفقاً للصناعة، إلا أنَّ حجتنا على عدم مشروعية قضاء الجمعة هما الإجماع والرواياتُ التعبدية فحسب.

دراسةُ قضايَةِ سائرِ الصَّلواتِ غَيْرِ الْيَوْمَيَّةِ وأَمَا حُكْمُ سائرِ الْفَرَائِصِ -غَيْرِ الْيَوْمَيَّةِ- نظيرِ صلاةِ الْآيَاتِ فَيَتَوجَّبُ قَضاؤُهَا نَظَرًا إِلَى:

1. الإطلاقات المُعلنةُ بأنَّ من فاتَتْهُ فريضةُ فليقضِيهَا كما فاتَتْهُ. فلمْ تُقْدِّمْ القضاءُ بفَرَائِصِ الْيَوْمَيَّةِ فحسب.
2. وكذا قد أطلقتُ الروايةُ التالية: فَلْيُصَلِّهَا إِذَا قَضَاهَا فَلْيُصَلِّ مَا فَاتَهُ مِمَّا قَدْ مَضَى[2] حيث قد احتوتُ الْيَوْمَيَّةَ وَغَيْرَهَا.
3. وكذا يَتَمُّ الاستدلال باستصحابِ الوجوبِ الماضيِ كما صرَّحَ به البعضُ فلو انقضى وقتُ تأديةِ الصلاة لاستصحابِ امتدادِ وجوبِ العملِ عقيبَ الوقتِ أيضًا.

وأَمَا صلاة العِيدَيْنِ الْفَطْرِ وَالْقُرْبَانِ فلم يفترض علينا قضايَاهما وفقاً للمشهورِ كصاحبِ العروةِ وَتابعِيهِ –لو افترضناهما واجبينـ، إلا أنَّ هنا روایتَيْنِ قد اصطدمَتا في أولِ وَهَلَةٍ فعلينا أنْ تعالِجَهما:

«عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِنِ أَذِيْنَةَ عَنْ زُرَارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْإِمَامِ فِي جَمَاعَةِ يَوْمِ الْعِيدِ فَلَا صَلَاةُ لَهُ وَلَا قَضَاءُ عَلَيْهِ.[3]»

فهذه الرواية قد أبادرتِ القضاءَ نهائياً و لكنَّ الروايةُ الثانية قد أوجَبتِ القضاءَ قائلةً:

«عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِذَا شَهَدَ عِنْدَ الْإِمَامِ شَاهِدَانِ أَنَّهُمَا رَأَيَا الْهَلَالَ مُنْذُ ثَلَاثَيْنَ يَوْمًا أَمْرَ الْإِمَامِ بِالْإِفْطَارِ ذَلِكَ الْيَوْمُ إِذَا كَانَا شَهِدَا قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ فَإِنْ شَهِدَا بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ أَمْرَ الْإِمَامِ بِالْإِفْطَارِ ذَلِكَ الْيَوْمُ وَأَخْرَ (الْإِمَامِ) الصَّلَاةَ (الْعِيدِ) إِلَى الْغَدِ فَصَلَّى بِهِمْ.[4]»

فعندئذٍ قد أجابَ السَّيِّدانِ الْحَكِيمُ وَالْخَوَيْيُّ بِأَنَّ مُوضِعَيِ الرَّوَايَتَيْنِ مُخْتَلِفَانِ تَامًا إِذَ الْأُولَى قد افترضَتِ انعقادَ صلاة الجمعة في ذاكِ الْبَلدِ ولكنَّ المَكْلَفَ بعْزِهِ لم يُدْرِكِ الصلاةَ فَأَعْدَمَتِ القضاءَ رَأْسًا، بينما الروايةُ الثَّانِيَّةُ قد افترضَتِ عدمَ انعقادِ موضعِ الصلاة في تلكِ الْمَنْطَقَةِ وَلَهَا صرَّحتُ: أَخْرَ (الْإِمَامِ) الصَّلَاةَ إِلَى الْغَدِ فَصَلَّى بِهِمْ.

ولكنَّ هذهِ الإجابةِ رغمَ أَنَّها قد جَمَعَتْ بَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ إِلَّا أَنَّها قد أثَبَتَتِ القضاءَ إِجماليًّا في نقطَةٍ وَاحِدةٍ وهي: إِنْ شَهَدَا (الشَّاهِدَانِ) بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ (بِرَؤْيَةِ الْهَلَالِ) أَمْرَ الْإِمَامِ بِالْإِفْطَارِ ذَلِكَ الْيَوْمُ وَأَخْرَ (الْإِمَامِ) الصَّلَاةَ إِلَى الْغَدِ (الْعِيدِ) فَصَلَّى بِهِمْ.» فالروايةُ الثَّانِيَّةُ لم ترفعِ القضاءَ على الإطلاقِ بل استوجبَتِ القضاءَ إِلَى الغَدِ وَلَهَا حَنْ سُنْفِتِي بِوجُوبِ القضاءِ فِي المُورِدِ الَّذِي لم تَنْعَدِدْ صلاةُ الجمعة أَسَاسًا فَنُخَصِّصُ الرَّوَايَاتِ الْمُطلِقةَ النَّافِيَّةَ لِلْقَضَاءِ، نعم لو انعقدَتِ الجمعة فعجزَ المَكْلَفَ لِمَا تَحْتَمِّ القضاءُ وَفَقًا لِمَفْرُوضِ الرَّوَايَةِ الْأُولَى.

وأما النافلة المندورة في يوم مُحدَّد، فقد احتاط السيد الخميني بوجوب القضاء، بينما صاحب الجواهر قد أوجب القضاء قائلًا: بل الظاهر اندرج المندورة (ضمن الوجوب)[5] و ذلك نظرًا إلى إطلاق أدلة القضاء: من فاتته فريضة، و كذا دليل: اقتنى ما فات، حيث تتحاضن النافلة المفروضة بالأصل الصلوات اليومية أو بالعنوان الثانوي كالنذر وأخوه، إلا أن السيد الحكيم قد استظهر انصراف الأدلة القضاة إلى فوت الفريضة الأولى فحسب ففراًض الواجبة ثانية تُعد خارجة عن موضوع دليل القضاة، حيث قال:

«كما استظهره (وجوب المندورة) في الجواهر وكأنه لإطلاق أدلة القضاة، وفيه: أن الظاهر من الفريضة - التي أخذت موضوعاً لوجوب القضاة - ما كانت فريضة بعنوان كونها صلاة (ذاتاً بالعنوان الأولى) لا بعنوان آخر (ثانوي) كالنذر والإجارة ونحوهما، مع أنه إذا كونت في نفسها غير مؤقتة وكان نذرها في وقت معين، فإذا لم يؤت بها في الوقت لا يصدق الفوت بالنسبة إليها، وإنما يصدق بالنسبة إلى عنوان الوفاء بالنذر، فوجوب قضائهما يتوقف على عموم قضاء الفائت ولو كان وفاء بالنذر، وهو غير ظاهر، اللهم إلا أن يتمسك في وجوب قضائهما بالاستصحاب. فتأمل.[6]»

وإنما أيضًا نستظهر انصراف أدلة القضاة إلى الصلوات الواجبة بالعنوان الأولى فإن النذر المحدد لوقت ما، قد لوحظ وقته بنحو وحدة المطلوب بحيث لو انقضى أمده لزال موضوع الحكم فلا موضوع للنذر كي يقضيه[7]

ولكن السيد الخوئي قد استوجه القضاة في النافلة المندورة أيضًا نظرًا صدق الفوت عليها مُسندًا بأن الروايات لم تُعبر بكلمة "الفريضة" لكي تخرج صلاة المندورة من أدلة القضاة بل قد ورد: فَلِيُصَلِّ مَا فَاتَهُ مِمَّا قَدْ مَضَى، ولهذا قد صرَّ السيد الخوئي قائلًا:

«ويندفع: بعدم كون الفريضة بعنوانها موضوعاً للقضاء في شيء من النصوص المعتبرة، فإن حديث «من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته» لم يرد من طرقنا، وإنما الموضوع هو عنوان فوت الصلاة كما ورد في صحة زراراة المتقدمة عن أبي جعفر (عليه السلام): أَنَّه سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى بِغَيْرِ طَهُورٍ أَوْ نَسِيَ صَلَوَاتٍ لَمْ يُصَلِّهَا أَوْ نَامَ عَنْهَا فَقَالَ يَقْضِيهَا إِذَا نَكَرَهَا فِي أَيِّ سَاعَةٍ نَكَرَهَا مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فَإِنَّا دَخَلَ وَقْتَ الصَّلَاةِ وَلَمْ يُتَمِّمْ مَا قَدْ فَاتَهُ فَلِيُقْضِي مَا لَمْ يَتَخَوَّفْ أَنْ يَذَهَّبَ وَقْتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ الَّتِي قَدْ حَضَرَتْ وَهَذِهِ أَحَقُّ بِوَقْتِهَا فَلِيُصَلِّهَا فَإِنَّا قَضَاهَا فَلِيُصَلِّ مَا فَاتَهُ مِمَّا قَدْ مَضَى وَلَا يَتَطَوَّرُ بِرَكْعَةٍ حَتَّى يَقْضِيَ الْفَرِيضَةَ كُلُّهَا.[8] الواردة بطريق الشيخ والكتابي[9] نعم، قد اشتمل الذيل على لفظ «الفريضة» ولكنه ناظر إلى حكم آخر، وهو المنع عن التطوع في وقت الفريضة، ولا يرتبط بما نحن فيه من وجوب قضاء الفوائت. (فذيل الرواية يستوجب امتثال الفريضة أولًا ثم امثال الصلاة التطوعية)[10]»

ولكن نلاحظ عليه بأننا:

- لو فسرنا كلمة "حتى يقضى" بمعناها اللغوي - أي يؤدى الصلاة - لتمت مقوله السيد الخوئي بأن كلمة "الفريضة" لا تُعد موضوعاً لأدلة القضاة بل الإمام قد حكم بأداء الفريضة أولًا ثم يتطوع وبهذا البيان سيُلغى انصراف السيد الحكيم لكلمة الفريضة.

- بينما ظهرت كلمة "حتى يقضى" هو القضاة المصطلح (بالتبادري المنساق) فيعني كلامُ الخوئي هذا الإشكال إذ موضوع القضاة هو الفوت حيث قد صرَّ الإمام قائلًا: فَلِيُصَلِّهَا فَإِنَّا قَضَاهَا فَلِيُصَلِّ مَا فَاتَهُ. ولهذا يفترض علينا أن نصرف الفريضة الواردة إلى الفريضة الأولى لا الثانية وفقاً للسيد الحكيم.

ونحن حيث قد اعتقدنا بأن وقت النذر يُعد بنحو وحدة المطلوب فحينما قد زال الوقت فلا موضوع للنذر إطلاقاً - لأن الوقت ظرف بنحو تعدد المطلوب - فلا وجاهة للقضاء أساساً، ولهذا لا حاجة إلى أن نحتاط جوبياً كما صنعه السيد الخميني، بل حتى لو

أوجبنا القضاء فإنما لأجل فوت النذر لا فوت الصلاة بالتحديد لكي يندرج ضمن أدلة القضاء، وبالتالي، ستحاط استحباً في هذه المسألة.

[1] موسوعة الإمام الخوئي، ج16، ص: 121

[2] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، قم - ايران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، جلد: ٨، صفحة: ٢٥٧

[3] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، قم - ايران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، جلد: ٧، صفحة: ٤٢١

[4] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، قم - ايران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، جلد: ٧، صفحة: ٤٣٣

[5] جواهر الكلام (ط. القديمة)، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، جلد: ١٣، صفحه: ١٤

[6] مستمسك العروة الوثقى، قم - ايران، دار التفسير، جلد: ٧، صفحه: ٦٥

[7] ونلاحظ عليه بأن الصلاة الفائتة قد زال موضوعها الأدائي أيضاً فكيف شملته أدلة القضاء، فليكن الصلاة المنذورة كذلك فإما لا يجب فيه القضاء لعدم الموضوع فكذلك الصلاة اليومية، وإنما أن يجب فيه القضاء لإطلاق أدلة القضاء فكذلك الصلوات اليومية.

[8] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، قم - ايران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، جلد: ٨، صفحة: ٢٥٧

[9] التهذيب 3: 159 / 341، الكافي 3: 3 / 292 .

[10] موسوعة الإمام الخوئي، ج16، ص: 123